

الذي اعتقه ولم يكن ذلك البعض حرا وما اعتبه اجانب
 الحرية فصار كمل حرا وبه قالت الثلاثة ولو قال البعض
 حرا وخر منك حريوم بالبيان ولو قال سهم منك حر
 عتق سدسه وعندهما يعتق كله في الكل **وسمي العبد**
له اى المولى **فيما تقي** من قيمته فاذا ادعتك كلد ففكة
 واحدة وعندهما لا يسمي لانه عتق كله **وهو اى مفتق البعض**
كالمكانت عندنا في حنيفة لان كلد رقيق وانما الملك
 قد زال عن بعضه باضافة العتق اليه فعمل بالبدليلين
 بانواله مكانتا حتى لا تقبل شهادته ولا يرث ولا يورث
 ولا يزوج الا انه اذا عجز لا يرث الى الرق لان المولى اوجب
 السعاية لوقوع الحرية في البعض وهو موجود بعد
 العجز بخلاف المكانت كناية صحيحة مقصودة وعند
 المولى المديون لان العتق وقع في جميعه بناء على ما تقدم
 وهذا كما اذا عتق بعض عبدك او عتق بعض الشركه
 نصيبه او بعض الورثة او العزماء او المريض ولم
 يخرج من الثلث واما العبد الرهن اذا اعتقه الرهن
 وهو ميسر وسعي العبد فهو حرا لاجماع لان الدين على
 الرهن لا في رقبته القيد ولهذا يرجع العبد على الرهن
 بما سعي **وان اعتق رجل نصيبه من عبد فلتسه يله**
 الخيار بين ثلاثة اشياء اما ان **يجر** يعنى يعتق نصيبه
او يمتسقى العبد **والولاء** في الرهن لهما اى الشرايين
 او

تمت وصححها مولانا المديون اذ في العتق اربع اشياء
 ١- العتق المطلق
 ٢- العتق المقتدر
 ٣- العتق المشروط
 ٤- العتق الموقوف
 وفي العتق المقتدر بعضه حرا وبعضه رقيق
 وفي العتق المشروط بعضه حرا وبعضه رقيق
 وفي العتق الموقوف بعضه حرا وبعضه رقيق
 اى العتق الموقوف

الصلوات
 هذه

او يضمن العتق قيمة نصيبه لو كان العتق **موسرا** **يرجع**
 العتق به اى بالذي ضمن عليه اى على العبد ويكون **الولاء**
له اى للعتق وهذا كله عندنا في حرا وقال لا ييسر له الا
 الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع
 العتق على العبد بشئ والولاء للعتق في الوجهين عند
 الثلاثة في الموسر كذلك وفي المعسر يمتق ملك ثم يملك
 كما كان فللمشرك يبيع اى يبيع نصيبه وهبته وعتقه
 وهذا مبني على اصلين احدهما تجزى الاعناق وعدمه
 وقد صرح به الثالث ان يسار العتق لا يمنع السعاية
 عندك وعندهما يمنع لقوله عليه السلام في الرجل يعتق
 نصيبه ان كان غنيا ضمن وان كان فقيرا سمي في حصة
 الاخر قسم والفتنة تنال الشركة ولم انه احتسبت
 مالية نصيبه عند العبد فله ان يضمنه كما اذا هبتك
 بتوب انسان والعتق في صبيغ غير حتى ان يصيغ به ففعل
 صاحب التوب قيمة نصيبه موسرا كان او معسرا فكذا
 هنا غير ان العبد فيمتسقيه من المعنبر يسار التيسير
 لا يسار الفتي وهو ان يملك من المال قيمة نصيب الاخر
 فاضلا عما يحتاج اليه من ملبوسه ودفقة عياله وسكناه
 ويعتبه بحاله يوم الاعناق حتى لو ايسر بعد او عسر
 لا يعتبر وان اختلفا فيه يحكم الحال لان يكون بين الخصم
 والعتق مدة يختلف فيها الاحوال فيكون القول قول العتق